

تحول بعض الدول العربية إلى بوابة للتطبيع مع الاحتلال كارثة وجريمة ضد الشعب الفلسطيني

تطور العلاقات السعودية «الإسرائيلية» وتداعياتها السلبية على القضية الفلسطينية، عشية انعقاد الجامعة العربية وتطورات السياحة الليبية والملف السوري، عما وبن شكلت محور اهتمام وتركيز القنوات الفضائية ووكالات الأنباء العالمية في اليومين الماضيين، فالشعوب العربية التي اكتوت بنار التآمر بين حكامها وملوكها مع العدو الصهيوني والتي باعت فلسطين ودمعت التنظيمات الإرهابية، بالتأكد لن تتأمل أو تراهن على اجتماعات العرب لا في القمة العربية ولا في غيرها على استعادة الحقوق العربية المغتصبة ولا على مكافحة جديّة للإرهاب، بل هؤلاء الحكام والملوك ذهبوا بعيداً في علاقاتهم مع العدو، ما يؤكّد سقوط الرهان على السلام من خلال المفاوضات والدبلوماسية وفعالية المقاومة، خيار أخير ووحيد لاستعادة كل الحقوق والقضاء على الإرهاب.

وفي السياق، دعا عضو المجلس التشريعي الفلسطيني عن حركة «حماس»، يحيى موسى، السعودية إلى رفض أشكال التطبيع كافة مع الاحتلال الإسرائيلي، لأنه يشجّع على ارتكاب المزيد من الجرائم بحق الشعب الفلسطيني، مشيراً إلى أنّ تحول بعض الدول العربية إلى بوابة للتطبيع مع الاحتلال كارثة وجريمة ضد الشعب الفلسطيني.

وأكد عضو البرلمان الليبي عبد السلام نصية، أننا لا نتوقع جديداً من القمة العربية، ولن يستطيع القادة العرب فعل شيء للقضية الليبية.

وأعلن نائب وزير الخارجية الروسي سيرغي ريبكوف، اليوم أنّ روسيا تنتظر من الولايات المتحدة خطوات حقيقية في مجال التنسيق لمكافحة تنظيمي «داعش» و«جبهة النصرة» الإرهابيين.



نصية لـ«سبوتنيك»: لا قيام لجيش وطني وسط «الميليشيات المسلحة»

أكد عضو البرلمان الليبي عبد السلام نصية أننا لا نتوقع جديداً من القمة العربية، ولن يستطيع القادة العرب فعل شيء للقضية الليبية، فالقضية الليبية أصبحت خارجة عن سيطرة العرب، وأصبحت متداولة في الأمم المتحدة، وبالتالي لن نستطيع القمة العربية ولا الجامعة العربية لعب أي دور فيها، خاصة بعد تخبط الجامعة العربية الأخير في القضية الليبية، وضعف مبعوث الجامعة، وعدم قدرتها على القيام بدور فعال أثناء الحوار السياسي الليبي، لذا فنل ما نتوقعه من الدورة الجديدة للقمة العربية، هو تكرار جمل سابقة من تأييد للشريعة في ليبيا، ودعم الجيش الليبي، دون القيام بدور حقيقي وملمس يساعد الليبيين في حل قضيتهم على أرض الواقع.

وعن موقف البرلمان الليبي من التواجد الأجنبي على الأراضي الليبية، أشار إلى أنّ «موقف مجلس النواب كان واضحاً جداً، وهو طلب الدعم اللوجستي، وتزويد الجيش الليبي بالأسلحة، عن طريق الحكومة الشرعية مروراً بمجلس النواب، فليبيا لا تحتاج إلى التواجد على الأرض بقدر احتياجها إلى الدعم الفني والتقني».

وعن مدى نجاح حكومة الوفاق في بناء جيش قومي موحد في ظل رفض قوات حفتر الاندماج مع قوات حكومة الوفاق، قال: «لا أعتقد أنّ ما قاله نائب رئيس الوزراء بهذا الشأن -صحيح، لأنّ الممارسات على الأرض تختلف تماماً، فلا يمكن أن يكون هناك جيش قومي في ظل وجود تشكيلات وميليشيات مسلحة، فنانب رئيس الوزراء الذي يتحدث عن بناء جيش قومي، يستعين بالميليشيات المسلحة لحماية المقرات الحكومية، وبالتالي فمن الأولى مناقشة مشكلة انتشار السلاح، وكيفية حل الجماعات والميليشيات المسلحة أولاً وقبل كل شيء، لأن في استمرار تلك الأجسام على الأراضي الليبية، ضعف شديد في قيام جيش ليبي قومي، وفي حقيقة الأمر، فالجيش الليبي موجود بالفعل وبالإمكان استدعاه ورفع روحه المعنوية، وليست المشكلة الحقيقية في تكوين جيش، وإنما المشكلة الحقيقية هي انتشار السلاح التي لا بد من الحديث عنها بشفاقة بمشاركة كافة الجهات والإطراف، ووضع خارطة واضحة للعودة إلى الاستعانة بالجيش والشرطة، فيما عد ذلك فحش لانزلال في مرحلة سير المجلس الرئاسي في طريق الدولة، ومشروع تقاسم السلطة، وهو الطريق المعاكس لقيام دولة المؤسسات».



موسى لـ«قدس برس»: التطبيع يشجّع الاحتلال على ارتكاب الجرائم بحق الشعب الفلسطيني

دعا عضو المجلس التشريعي الفلسطيني عن حركة «حماس»، يحيى موسى، السعودية إلى رفض كافة أشكال التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي، لأنه يشجّع على ارتكاب المزيد من الجرائم بحق الشعب الفلسطيني.

وقال موسى تعقيباً على زيارة الجنرال السعودي المتقاعد (المقرب من السلطات) أنور عشقي لتل أبيب ولقاءه بمسؤولين أمنيين وسياسيين إسرائيليين، الجمعة الماضي، «موقفنا من حماس واضح: نحن ضد التطبيع مع الكيان الصهيوني تحت أي مبررات ويجب مقاطعة هذا الكيان وعزله ومحاكمة قادة الاحتلال».

وأضاف «هذه الزيارات وكذلك التطبيع بشكل عام، يشجّع دولة الاحتلال على ارتكاب المزيد من الجرائم ضد الشعب الفلسطيني، وزيادة عمليات الاستيطان والتطويد لأنها ستعتبر نفسها محمية بموجب عمليات التطبيع الجارية».

وحول تبرير أنور عشقي الزيارة بأنها جاءت بالتنسيق مع السلطة الفلسطينية، قال موسى «هذا عذر أقبح من ذنب والمجاهرة بهذه الخطيئة جريمة».

وأضاف «السلطة الفلسطينية غارقة في عمليات التطبيع والتنسيق مع الاحتلال ولكن أن تكون هي البوابة للدول العربية للتطبيع مع الاحتلال كارثة وجريمة ضد الشعب الفلسطيني ويجب أن نتوقف عن ذلك فوراً».

وحذر عضو المجلس التشريعي عن حركة «حماس» مأم أسما «التسارع في التطبيع مع الاحتلال» سواء من خلال الزيارات العلنية أو السرية، مؤكداً أنّ ذلك «يضر في مصلحة الشعب الفلسطيني، ويغري العدو الصهيوني بمزيد من العدوان والاستيطان».



ريبكوف لـ«سبوتنيك»: نتظر من الولايات المتحدة تسيقاً حقيقياً في مجال مكافحة «داعش» و«الناصر»

أعلن نائب وزير الخارجية الروسي سيرغي ريبكوف، اليوم أنّ روسيا تنتظر من الولايات المتحدة خطوات حقيقية في مجال التنسيق لمكافحة تنظيمي «داعش» و«جبهة النصرة» الإرهابيين.

وقال ريبكوف: «إنّ هذا الأمر يتطلب اهتماماً خاصاً لمتابعة العمل وتعزيز وقف الأعمال القتالية في سورية». وأضاف.. «لانزلال نتوقع من شركاء الولايات المتحدة في هذا المجال أعمالاً أكثر حيوية من شأنها أن تؤدي في نهاية المطاف إلى تعزيز تنسيق الجهود في مكافحة تنظيمي «داعش» و«جبهة النصرة» والسماح باستمرار المعاهدات المتعلقة بهذا الصدد في جنيف بالتنسيق مع المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى سورية ستافان دي ميستورا».

وأشار ريبكوف إلى أنّ وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف ونظيره الأمريكي جون كيري سيلتقيان يوم 26 تموز الجاري في فينتيان عاصمة جمهورية أوس.

في قانون الانتخاب... (تمة ص1)

الإبعاد (أو العتية القانونية المقررة للفرز).
-تأمين صحة العملية الانتخابية، ولا سيما إذا جرى اعتماد الإصلاحات التنظيمية المنصوص عليها في توصيات اللجنة المختصة بإصلاح قانون الانتخاب المعروفة باسم لجنة فؤاد بطرس.
-إقرار قانون الانتخاب الجديد على الأسس المميّنة آنفاً بالسرعة الممكنة للإسراع في إعداد الموظفين وتدريبهم على تنفيذ أحكامه وترتيباته قبل حلول موعد الانتخابات المقبلة خلال ربيع العام 2017.
-تمكين مجلس النواب الجديد من انتخاب رئيس الجمهورية (إذا لم يكن قد انتُخب بعد) وانبثاق حكومة جديدة منه تكون أولى أولوياتها وضع التشريعات والترتيبات اللازمة لتطبيق أحكام المادة 22 من الدستور.
المقاربة
لعمل الطريقة الأقصر لتحقيق الخطوات والإصلاحات السابقة الذكر في اصطلاح طاولته الحوار الوطني، وبالتالي مجلس النواب بالمسؤولية الوطنية والدستورية الملقاة على عاتق أهل القرار لجهة إقرار التشريعات واتخاذ القرارات ذات الصلة. ذلك أنّ أيّ تقصير في هذا المجال سيؤدي إلى انهيار الكيان الوطني. وفي هذه الحال يؤدي إلى انهيار الكيان الوطني. وفي هذه الحال تنتقل مسؤولية الإنقاذ والإصلاح من المجتمع السياسي وقياداته إلى المجتمع المدني وقواد الشعبية وقياداته الفاعلة.
استعداداً لهذا الإحتمال المائل، اجتمع ممثلو أكثر من 30 حزباً وتنظيماً سياسياً وميعة من منظمات المجتمع المدني وتوافقوا على إقامة «هيئة التنسيق الوطنية من أجل النسبية» لتحقيق مطلب مركزي واحد: «التمثيل النسبي في دائرتنا وطنية واحدة خارج القيد الطائفي». وقد قرّرت الهيئة تنظيم اعتصام شعبي كبير في 2 آب المقبل في بيروت، أيّ في أول أيام انعقاد «طاولة الحوار الوطني» الرسمية التي يأمل راعيها، رئيس مجلس النواب نبيه بري، أنّ تنجح بعد مخاضها الطويل في التوافق على مشروع قانون جديد للانتخابات.

الحاكمون ياملون، والمحكومون يستبعدون، نجاح أهل سلطة العجز في تحقيق أيّ إصلاح في ظل حال اللادولة والفوضى التي يرتع فيها لبنان. فهل تكون الكلمة الأخيرة للشارع الوطني؟
د. عصام نعمان

الخطء وتحقيق المرتجيات والتزام أحكام الدستور من حيث:
-معالجة انقسام اللبنانيين وتشردهم بأن يضعهم، مجتمعين، على مستوى الجمهورية برمتها أمام التحديات والصعوبات نفسها، والوطنية الواحدة، ممارسة حق الانتخاب، الكتل والبرامج السياسية المتنافسة من هو الأفضل لمعالجتها وإيجاد الحلول لها.
-تطبيق مضمون المادة 27 من الدستور التي تنص على أنّ النائب يمثل الأمة جمعاء كي يصبح بإمكان المواطنين جميعاً، في إطار الدائرة الواحدة، ممارسة حق الانتخاب، والإفادة من إلغاء التفاوت غير الدستوري في أحجام الدوائر الانتخابية وعدد الناخبين، كما عدد المقاعد النيابية في كل منها عند اعتماد نظام التمثيل الأثري، وتعطيل دور المال السياسي في الانتخابات.
-تسهيل تطبيق المادة 22 من الدستور التي تقضي بانتخاب مجلس نيابي على أساس وطني لاطرافي ومجلس للشيوخ لتمثيل الطوائف.
-حصر صلاحيات مجلس الشيوخ بالفضايا الأساسية (معظمها وليس كلها) المنصوص عليها في المادة 65 من الدستور، على أن تبقى لمجلس النواب صلاحية تشمل جميع وجود التشريع كونه صاحب ولاية شاملة في هذا المجال.
-الإسهام، بعد استحداث مجلس الشيوخ، في حصر التمثيل الطائفي والمذهبي في المجلس المذكور على أساس المناصفة المنصوص عليها في المادة 24 من الدستور.
-تحقيق عدالة التمثيل الشعبي بتنظيم الانتخابات في الدائرة الوطنية الواحدة على أساس تنافس لوائح (تكتلات وائتلافات) من مرشحين لكل منها برنامج سياسي، فيقتصر الناخبون لواحدة منها، مع حق الناخب بصوت تفضيلي لأحد مرشحيها، وتفوز كل لائحة (أو كتلة) بنسبة مئوية من المقاعد النيابية تعادل النسبة المئوية التي تتأهلها من مجموع عدد المقترعين.
-الحؤول دون قيام الطوائف والمذاهب بالتصويت لكتلة واحدة وصاء أو باتجاه واحد، كما في النظام الأثري الأمر الذي يفسح المجال لمختلف الجماعات والتيارات داخل الطائفة والمذهب الواحد، كما لسائر الفئات، للمنافسة ويؤدي إلى تفتيت أيّ أكتريّة طائفية أو مذهبية إلى مجموعة أقليات سياسية قادرة على أن تتمثل في مجلس النواب إذا نالت عدداً من الأصوات يفوق نصاب دائرة انتخابية واحدة يكفل أكثر من غيره نقادي

قمة نواشوط... (تمة ص1)

وجود حزام من قواعد عسكرية لدول الاستعمار القديم الجديد في البحر العربي وخليجه، إضافة لخطر الكيان الصهيوني. هذا يعني إعادة الاعتبار لجامعة الدول العربية حيث تأخذ بعين الاعتبار ليس فقط مصالح الحكام بل أيضاً مصالح الجماهير والمجتمعات. بالدولة هي الأرض، والحكومة، والشعب، وعلى الجامعة العربية أن تعكس ذلك الواقع. هذا يعني مراجعة الأداء والسلوك واحترام سيادة الدول العربية والحفاظ على أمنها.

المراجعة الرابعة، من نتائج الخطيئة في تغطية الاحتلال الأمريكي للعراق، هي الخطيئة الأصلية في الاستمرار في جماعات التوحش والتعصب، وكانها الرد على من يستثمر في احتلال العراق. فإذا الوحش يتقلب على من أوجده ودعمه وأطلق يده في الوطن العربي وفي بلاد المسلمين، واليوم في العالم أجمع، وذلك نتيجة سوء تقدير قاتل وتراجع في الأخلاق. الاستثمار في جماعات التعصب والتوحش زرع الفتنة بين مكونات أساسية للمجتمعات العربية فأصبح يحصد الكيانات برمتها. وسرديات تلك الجماعات تتنافى مع الموروث الديني والأخلاقي والحضاري لبناء الأمة وتتشوه بشكل متعمد صورة الرسالة الإنسانيّة لهذه الأمة.

المراجعة الخامسة هي في سوء تقدير ما تمثله المقاومة في وجدان الأمة وما تقدمه فضائل المقاومة من نصائح وانتصارات أعادت الثقة بالنفس وإنهت ثقافة الهزيمة التي برزت خلفها المذكورة سابقاً. فنعتت المقاومة العربية والإسلامية بالإرهاب خدمة للكيان الصهيوني بدون مقابل. لكن هناك ما زال من يعتقد أنّ الأولوية هي في مواجهة عدو افتراضي فيتقارب دون حياة مع العدو الوجودي الفعلي للأمة وللمسلمين، أي الكيان الصهيوني. والمؤتمر العربي العام، الذي يضم كلاً من المؤتمر القومي العربي، والقومي الإسلامي، واليوم في اللغة العربية وهيئة التعبئة الشعبية العربية، أي يضم مكونات القوى الحية والشعبية للأمة، والذي عقد في بيروت في 15 تموز/يوليو، أكد أنّ خيار الأمة الحقيقي هو خيار المقاومة وليس خياراً آخر. فلا يمكن أن يكون خيار القمة العربية بعيداً عن خيار القوى الحية الشعبية في الأمة.

المراجعة السادسة هي في تنفيذ قرارات اتخذت ولم تتخذ كحماية القدس من التطويد، وتفعيل الاتفاقات المعقودة التي لو نُفذت لنهضت بالامة كاتفاقية الدفاع المشترك، والسوق العربية المشتركة. كما أنّ عدم الجدية في الدفاع عن اللغة العربية يساهم في العدوان على الهوية العربية وفي تغريب التعليم، وكان المعرفة لا يمكن أن تحصل إلا باللغة الأجنبية!

الأغلب أنّ القمة المرتقبة لن تكون في ظل الواقع الرسمي العربي قمة مراجعات وتراجع عن قرارات خاطئة. ولكن في النهاية الإيجابية برسم القيادات العربية التي تراقبها الجماهير العربية. فهي تمهلها ولا تهملها ويوم الحساب قد يكون أقرب ممّا يتصوره البعض.

د. زياد حافظ